الصيرفة الخضراء كتوجه حديث لدعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر "بنغلاديش أنموذجا"

Green banking as a modern orientation to support the transition towards a green economy "Bangladesh as a model"

قرفي مروة*[1]، طبايبية رمزي[2]

[1]باجي مختار عنابة، الجزائر،مخبر البحث في الابتكار والتحليل الاقتصادي و المالي، marwa.guerfi@univ-annaba.org

[2]جامعة 8ماي1945قالمة، الجزائر، تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، tebaibia.ramzi@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2023/10/28 تاريخ القبول: 2024/01/07 تاريخ النشر: 2024/01/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الصيرفة الخضراء وهي أحد الأدوات المالية الخضراء التي حظيت باهتمام كبير، باعتبارها خيار استراتيجي لدعم الانتقال نحو اقتصاد أخضر مستدام، حيث تناولت الدراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الخضراء والاقتصاد الأخضر، كما تطرقت الدراسة إلى دراسة حالة بنغلادش في تبني الصيرفة الخضراء ومدى فعاليتها في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في البلد، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي. حيث توصلت إلى أن الصيرفة الخضراء وسيلة فعالة لضمان تحويل اقتصاد بنغلادش إلى اقتصاد أخضر، كما تضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وترسيخ مبادئها الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية.وهنا تبرز ضرورة العمل على تعزيز تبني الصيرفة الخضراء في مختلف دول العالم من أجل دعم تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد مرن ومستدام.

الكلمات المفتاحية : الصيرفة الخضراء؛ الاقتصاد الأخضر؛ المشاريع المستدامة؛ حالة بنغلاديش.

تصنيف JEL *:* G21، G29، Q20.

Abstract:

This study aims to shed light on green banking and is one of the green financial instruments that has received great attention as a strategic option to support the transition to a sustainable green economy, as the study addressed the most important concepts of green banking and the green economy The study also examined Bangladesh's case in adopting green banking and its effectiveness in supporting the transition towards a green economy in the country, drawing on the descriptive and analytical approach. Green banking was an effective means of ensuring that Bangladesh's economy was transformed into a green economy and that sustainable development goals were achieved and its economic, social and ecological principles firmly established. This highlights the need to promote the adoption of green banking in various countries of the world in order to support the global economy's transition to a resilient and sustainable economy.

Keywords: keywords1; green banking; green economy; sustainable projects; Bangladesh case.

Jel Classification Codes: :G21,G29, Q20.

***قرفي مروة.**

I. مقدمة:

يشهد العالم العديد من التقلبات التي تمس المناخ، والتنوع البيولوجي، والوقود، والطعام، والماء، والنظام المالي والاقتصادي، وكذلك استغلال واستخدام لأكثر من مليار شخص للبيئة. كل هذه الأزمات والظواهر جعلت دول العالم في حاجة ماسة لتغيير مسار صناعتهم والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر لحماية البشرية من عدة أخطار، فهو يسعى إلى الحد من المخاطر البيئية وإلى تحقيق التنمية المستدامة دون أن تؤدي إلى حالة من التدهور البيئي، وذلك بتوفير إنتاج أنظف واستغلال أمثل للموارد والطاقات. كما أنه يحقق الأمن الغذائي، ويحسن من نوعية الموارد الطبيعية، ويقلل من تلوث الهواء والماء والأرضي. وللتخفيف من المخاطر البيئية الشديدة ودعم الانتقال للاقتصاد الأخضر، يمكن للقطاع المالي وخاصة البنوك أن يلعب دورا رئيسيا في فرض الشركات والمؤسسات المالية ورجال الأعمال أو الصناعيين لتحقيق المفهوم الأخضر في عملياتهم العادية، يمكن أن تكون معظم المؤسسات المالية والبنوك التقليدية بنكا أخضر إذا أخذوا في الاعتبار المنافع البيئية، والتنمية الاقتصادية الكبيرة التي تعزز المبادرات الصديقة للبيئة عندما تدير عملياتها العادية، وكذا توفير التمويل اللازم للمشاريع الخضراء و مشاريع البنية التحتية.

وإدراكا لهذا الترابط الوثيق بين الاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء، اضطلع بنك بنغلاديش (البنك المركزي لبنغلاديش)، بدور المساهمة في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تنفيذ سياسات مصرفية وتمويلات خضراء، تلتزم البنوك التجارية والمؤسسات المالية المدرجة باتباع إرشادات وتعليمات بنك بنغلاديشبصفته البنك المركزي، وذلك بغرض تحقيق التنمية المستدامة ودعم الانتقال نحو اقتصاد مرن ومستدام.

I-1 إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت الصيرفة الخضراء في الانتقال نحو اقتصاد أخضر في بنغلاديش؟

I- 2 فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أن للصيرفة الخضراء دور فعال في دعم الانتقال إلى اقتصاد أخضر في بنغلاديش، وذلك من خلال الممارسات البيئية التي تقدمها البنوك في الدولة، والتي تخفض من البصمة الكربونية، وكذا تعمل على توفير الرأس المال اللازم لتمويل المشاريع النظيفة.

I-3 أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من الأهمية الكبيرة التي يحضى بها الموضوع، فالصيرفة الخضراء والاقتصاد الأخضر هما موضوع الساعة خاصة في ظل تنامي التنديد بضرورة الحفاظ على البيئة وتحقيق مبادئ التنمية المستدامة وضرورة انتقال الاقتصاديات إلى اقتصاديات خضراء، وهو ما يتطلب تمويل أخضر وأجهزة مصرفية تتبنى الصيرفة الخضراء.

I-4 أهداف الدراسة

- تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة؛
- عرض جهود حكومة بنغلاديش للانتقال إلى اقتصاد أخضر؛
- تحليل واقع الصيرفة الخضراء في بنغلاديش؛
- ابراز دور الصيرفة الخضراء في دعم التحول نحو اقتصاد أخضر في بنغلاديش.

I-5 منهج الدراسة

تم الإعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري المتعلق بالاقتصاد الأخضر وكذا الصيرفة الخضراء بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج التحليلي في قراءة البيانات المتوفرة حول البنوك التجارية في بنغلاديش، وتحليل العلاقة بين الصيرفة الخضراء والاقتصاد الأخضر في بنغلاديش.

I-6 تقسيم الدراسة

تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور وهي:

- المحور الأول: الإطار النظري حول الاقتصاد الأخضر
- المحور الثاني: مدخل مفاهيمي للصيرفة الخضراء
- المحور الثالث: دور الصيرفة الخضراء في تعزيز الاقتصاد الأخضر في بنغلاديش

II. الإطار النظري حول الاقتصاد الأخضر

وجهت العديدمن التعاريف للاقتصاد الأخضر من ضمنها:

تعريف الأمم المتحدة للبيئة والتي عرفته على أنه: " ذلك الاقتصاد الذي ينتج فيه تحسين في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية للموارد ويمكن أن ننظر إلى الاقتصاد الأخضر في أبسط صوره وهو ذلك الاقتصاد الذي يقلل من الإنبعاثات الكربونية ويزداد فيه كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات العمرية". (هيئة الأمم المتحدة unep، 2010)

كما عرف الاقتصاد الأخضر بأنه: " الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن ف رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية ويقلل من المخاطر البيئية وندرة الموارد الطبيعية، وفي الاقتصاد الأخضر يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والتلوث، وتحتاج هذه الاستثمارات إلى التحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح بحيث يساعد مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسنه بل ويعيد بناءه بوصفه مصدرا للمنفعة العامة".(الجميل، 2018، صفحة 82)

كما عرف كذلك بأنه: "أحد النماذج الجديدة للتنمية الاقتصادية سريعة للنمو والذي يقوم أساسا على المعرفة الجيدة للبيئة والتي أهم أهدافها هو معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي والاحتباس الحراري ويحتوي على الطاقة الخضراء التي يقوم توليدها على أساس الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة"(رحيمة، 2018، صفحة 337).

II – 1 أهمية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

إن تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر خاصة في ظل التحولات التي شهدها العالم وتنديد المنظمات بضرورة الحفاظ على البيئة ساهم في إبراز الأهمية التي يحظى بها هذا الأخير حيث أنه في قمة الأمم المتحدة أوضحت هذه الأهمية والتي تمثل في: (لفتة، الصفحات 235-236)

– **مواجهة التحديات البيئية** : عبر خفض إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين إدارة الموارد، وتقليص حجم النفايات وإدارتها بشكل أفضل، وحماية التنوع الإيكولوجي ووقف استنزاف الغابات والثروات البحرية؛

– **تحفيز النمو الاقتصادي**: يحث يتوقع أن تؤدي الاستثمارات الخضراء إلى تسارع عجلة النمو الاقتصادي العالمي وخاصة على المدى الطويل لتفوق على نسبة النمو التي تنتج عن الاستثمارات التقليدية؛

– **القضاء على الفقر وخلق فرص العمل**: فالتحول نحو الاقتصاد الأخضر يتيح فرصا هائلة من الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن المتوقع أن يساهم الاقتصاد الأخضر في تخفيف العجز المائي وعجز الطاقة المتجددة ومياه الشرب والصرف الصحي.

II – 2القطاعات المحورية للاقتصاد الأخضر

إن الأهمية التي حضي بها الاقتصاد الأخضر نابعة من عدة أسباب وأبرزها التركيز على بعض المجالات الحيوية التي ساهمت في نموه وتحقيق نتائج لم يحققها أي نوع الاقتصاديات الأخرى، حيث أن الاقتصاد الأخضر يعتمد على تسع قطاعات حيوية من شأنها أن تساهم في حماية البيئة، رفع مستوى الرفاهية لدى الأفراد، وتحقيق العدالة الاجتماعية: (تومي، 2017، الصفحات 153-151)

➢ **الفعالية الطاقوية**: تعرف الفعالية الطاقوية على أنها مجموعة من الإجراءات والنشاطات التطبيقية بغية ترشيد استخدام الطاقة والحد من تأثيرها على البيئة. وتتمثل إجراءات تجسيد التحكم في الطاقة في الإجراءات التي نص عليها بروتوكول "كيوتو" والتي يتوجب على الدول الصناعية اتخاذها والالتزام بها وهي:

– رفع كفاءة الطاقة في القطاعات الصناعية؛

– التوسع في زياد استخدام الطاقة؛

– تشجيع الإصلاحات في القطاعات ذات الصلة ووضع سياسات وتدابير مناسبة بهدف تخفيض الانبعاث في القطاعات الصناعية؛

– الحد من حرق الغاز؛

– الحد من الملوثات والإنبعاثات في كافة مراحل الصناعة وخاصة البترولية؛

– الحفاظ على الطاقة في الصناعات المستنزفة مثل صناعة تكرير النفط.

ومن أبرز سياسات ترشيد الطاقة نذكر ما يلي:

– اختيار أنماط الطاقة الملائمة مثل الطاقات المتجددة والجديدة؛

– تطوير كفاءة الإنتاج والاستخدام من خلال تحسين خدمات الطاقة وتخفيض استهلاكها دون إنقاص معدلات النمو وتلويث للبيئة؛

– الحفاظ على استهلاك الطاقة وتشمل الحد من الهدر الطاقوي.

➢ **النقل المستدام**: يعتبر قطاع النقل شريان الاقتصاد والبلد ككل، فهو يساهم في عملية النقل والتنقل وتسهيل الحركية، ويكون الاستثمار في هذا القطاع من أجل الاستدامة وذلك من خلال استراتيجيات تحقق الأهداف الثلاث للنقل المستدام والمتمثلة في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة في الجو من خلال عدة إستراتيجيات نذكر منها إستراتيجية السياقة البيئية واللجوء لتقنيات نظيفة في محركات وسائل النقل، واختيار الوسائل الأقل تلويثا، كبعد إيكولوجي وتقليل حوادث المرور وتنفيذ قانون المرور، وتوفير النقل الحضري الآمن والمريح كأهداف ذات بعد إجتماعي، إضافة إلى البعد الاقتصادي في توفير التكاليف وتحقيق الربح.

➢ **الصناعة**: هنا نتحدث عن ضرورة اللجوء إلى التقنيات النظيفة والبحث عن الطرق التي تسمح بتحسين الأداء البيئي والأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية.

➢ **الفلاحة المستدامة**: من أجل الوصول إلى أداءات اقتصادية وبيئية واجتماعية في قطاع الفلاحة يجب تبني طرق الإنتاج الإيكولوجية التي تحمي البيئة وتدعم التوازن الطبيعي للمنظومة البيئية، كما أنها تحافظ على حركية النسيج الريفي من خلال منع استعمال المواد الكيميائية المصنعة (الأسمدة والمبيدات) وتيسير طرق الوقاية والمقاومة البيولوجية، والاعتماد على عدم استخدام مبيدات حشرية أو أدوية وأسمدة كيماوية.

➢ **البناء المستدام**: لا يوجد بيئة عالمية مستدامة من دون بيئة عمرانية مستدامة. وهذه البيئة العمرانية تتطلب تصميما مستداما للعمارة. والتصميم المستدام هو التداخل بين العمارة والهندسة الكهربائية والميكانيكية والإنشائية. وبالإضافة إلى الاهتمام بالجماليات التقليدية للحجم، النسب، المقاييس، الملمي، الظلال والضوء فإن فريق التصميم يجب أن يهتم بالتكاليف طويلة المدى بيئيا، اقتصاديا وبشريا. وقد حدد معهد روكي ماونتن 05 عناصر للتصميم المستدام، وهي كالآتي:

- شمولية التخطيط والتصميم وأهمية القرارات الابتدائية، إذ أن لها أكبر أثر في كفاءة استخدام الطاقة، مثل التصميم الشمسي، الإضاءة الطبيعية والتبريد الطبيعي؛
- اعتبار التصميم المستدام فلسفة بناء أكثر من كونه طراز مقترح للبناء؛
- لا يتعين زيادة التكلفة مباني المستدامة عن المباني التقليدية، كما أنها لا تختلف عنها في بساطة التصميم؛
- تكامل التصميم باعتبار كل عنصر من العناصر جزءا من الكل وضروري لنجاح هذا التصميم؛
- اعتبار خفض استهلاك الطاقة والحفاظ على صحة الأفراد وتحسينها أهم المبادئ التصميم المستدام.

➢ **الغابات**: أظهرت دراسة أعدتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" بعنوان حالة الغابات في العالم سنة 2003 أن الغابات يمكن أن تساهم في التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي والفقر فضلا عن تحسين الإنتاج الغذائي واستدامته وتعزيز البيئة التي يعيش فيها أعداد كبيرة من سكان الريف الفقراء. وتعني الإدارة المستدامة للغابات تلبية الاحتياجات من السلع الخاصة بالغابات وخدماتها مع ضمان تسييرها باستمرار على المدى البعيد. ويربط هذا المفهوم بين منتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية مع الحفاظ على التنوع في التربية والمياه بالإضافة إلى التنوع البيولوجي وكذلك تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية للغابات. كما أكدت الدراسة على العلاقة بين التغيرات المناخية والثروة الغابية فهي إما مؤشرا حساسا للتحولات المناخية أو مصدرا للوقود الحيوي، أو منظم لكمية ثاني أكسيد الكربون حين تخضع للإدارة المستدامة.

- **السياحة المستدامة:** يمثل قطاع السياحة حاليا أهم الموارد الاقتصادية في العديد من دول العالم وتكمن أهمية قطاع السياحة في جلب العملة الصعبة ومساهمته في التوازن الخارجي، وخلق فرص عمل، وفي تحسينه للإيرادات وتأثيره على باقي القطاعات كالترويج للحرف التقليدية وغيرها. والتنمية السياحية يجب أن توازن بين الأقطاب الثلاث للتنمية المستدامة من خلال:
  - الحفاظ على المواقع الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي؛
  - الحفاظ على الموروث الثقافي والتاريخي وتوفير فرص لعمل؛
  - الاستفادة منها اقتصاديا، وذلك من خلال بناء فنادق مستدامة، تنظيم رحلات سياحية بيئية... .
- **إدارة مستدامة للمياه:** سيعاني ثلث العالم من الندرة في المياه، وستتضاءل نوعية موارد المياه سواء المياه العذبة أو مياه البحر ، وقد أشار التقرير العالمي لتنمية المياه سنة 2003 الصادرة عن البرنامج العالمي لتقييم المياه إلى أن أزمة المياه هي أزمة أسلوب إدارة، وهذا سيكون عائقا يحول دون تحقيق التنمية المستدامة، ولذلك أضحى الاستثمار جد مهم في عملية الانتقال للاقتصاد الأخضر من أجل حماية الموارد المائية واستغلالها بأفضل الطرق.(مصطفى، 2020، صفحة 106)
- **النفايات:** تعد النفايات في الاقتصاد موردا نظرا لإمكانية تحويلها وجعلها قابلة للاستغلال مرة ثانية، وذلك بما يتلاءم مع الصحة العامة، كما يأخذ بعين الاعتبار المخاوف البيئية مع المحافظة على الموارد عن طريق إعادة استخدام النفايات وتدويرها.(الجميل، 2018، صفحة 84)

III. مدخل مفاهيمي للصيرفة الخضراء

لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه للمصارف الخضراء، ومع ذلك فإن القاسم المشترك للأدبيات هو أن الأعمال المصرفية الخضراء تركز على الاستدامة البيئية، من بين هذه التعاريف ما يلي(البناء و عبد الأمير، 2019، صفحة 157):

- تعرف المصارف الخضراء بأنها: "المصارف التي تتبنى تمويل المشاريع التي تحافظ على البيئة بشكل أساسي".
- ويعرفها البعض بأنها: "المصارف التي تقدم خدمتها المالية بالشكل الذي يعزز الرفاه الاقتصادي ولا تضر البيئة والمجتمع".
- كما تعرف بأنها: "الفلسفة التي يتبعها المصرف إذ يتبادل الفائدة بين المصرف وموظفيه وعملائه والاقتصاد للحد من الآثار السلبية تجاه البيئة".

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الصيرفة الخضراء بأنها العمليات العادية للبنوك حيث يتم التحكم في جميع الأنشطة من قبل نفس السلطات مع اهتمام إضافي للاستدامة البيئية، ودعم الاستثمارات الخضراء.

III -1أسباب إنشاء المصارف الخضراء

هناك جملة من الأحداث التي دعت إلى إنشاء البنوك الخضراء، ومن أبرز هذه الأحداث (البناء و عبد الأمير، 2019، صفحة 157):

– **الأزمة المالية سنة 2008**: تعتبر أشد أزمة كساد حدث منذ الكساد الكبير الذي وقع سنة 1930، وقد تجاوز عدد العاطلين عن العمل في العالم 50 مليون شخص فوق المستوى المسجل في عام 2008، ويترجم كل انخفاض بنسبة 1 في المائة في البلدان النامية إلى 20 مليون شخص إضافي؛

– **تغير المناخ بسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون**: في الفضاء الجوي يبلغ بالفعل عتبة قصوى لابد معها من اتخاذ إجراءات جذرية على الفور، ويتعرض فقراء العالم تعرضا شديدا لارتفاع مستوى سطح البحر الناتج عن تغير المناخ وتآكل السواحل والعواصف المتكررة؛

– **ارتفاع سعر النفط**: مسجلا قرابة 150 دولارا للبرميل، وعلى الرغم من أن اندلاع الأزمة المالية والكساد الذي عقبها قد أحدث تصحيحا مهما في سعر النفط ليصل إلى ما دون 40 دولارا للبرميل فلا تزال أزمة الوقود حقيقة واقعة، وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن سعر النفط سيصل إلى 200 دولار للبرميل بحلول عام 2030 بالنظر إلى الطلب المتزايد بسرعة مقارنة مع العرض المقيد وبالتالي لن يكون بمقدور الكثير من البلدان النامية تحمل تكاليف واردات النفط؛

– **أزمة الغذاء سنة 2008**: وصلت كلف الارتفاع في أسعار الحبوب الغذائية في البلدان النامية إلى 324 بليون دولار، أي ما يعادل قيمة ثلاث سنوات من المعونة العالمية، وعلى الرغم من أن الكساد قد أدى أيضا إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية، فلا يمكن إغفال مسألة الأمن الغذائي، ولتوفير الغذاء لعدد متزايد من السكان يجب أن يتضاعف إنتاج الأغذية على الصعيد العالمي بحلول عام 2050؛

– **أزمة المياه المستمرة**: أن واحدا من كل خمسة أشخاص في العالم النامي يفتقد سبل الوصول إلى المياه النظيفة الكافية وفي الوقت نفسه يتزايد الطلب على المياه لاستخدامات تنافسية، كما أن توافر المياه في الكثير من بقاع العالم سيتأثر بصورة متزايدة بتغير المناخ والأنماط المتغيرة لهطول الأمطار وذوبان الكتل الثلجية وحالات الجفاف؛

– **ظهور الثروة الصناعية**: شمل التطور الصناعي العديد من الميادين فازدهرت صناعة الغزل والنسيج وظهرت المصانع والأفران عالية الحرارة لصهر الحديد، وأصبحت الآلات بحاجة إلى مصادر جديدة للطاقة فاستخدم الفحم الحجري ثم البخار في القرن التاسع عشر، ثم الكهرباء في القرن العشرين التي انتشرت في تشغيل المحركات والآلات وفي تسيير البواخر والقاطرات، فكان للثروة الصناعية الأثر السلبي المباشر على البيئة كونها حولت الكثير من الأراضي الزراعية إلى مدن صناعية مستخدمة المعدات والمكائن الحديثة التي تعمل بالوقود المصاحب للغازات السامه.

III –2 خدمات ومنتجات الصيرفة الخضراء

تتمثل خدمات ومنتجات الصيرفة الخضراء في الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد والشركات.

➢ **الخدمات والمنتجات المصرفية للأفراد**: تشمل الخدمات والمنتجات المصرفية للأفراد المتعلقة بالتمويل الأخضر ما يلي(Menon & Shivdas, 2021, pp. 4-5):

– **الحساب الجاري الأخضر**: تقدم المصارف نسبة فائدة أعلى للحسابات الجارية وحسابات الادخار إذا كان العملاء يقومون بأنشطة الصيرفة عبر الأنترنت، كما يمكن للعميل الحصول على نسبة فائدة على الحساب الاري الخاص به إذا كان يتبع بعض

الاجراءات الصديقة للبيئة التي قد تشمل تلقي كشف الحسابات إلكترونيا أو دفع الفواتير عبر الأنترنت أو استخدام بطاقات الحاسب الآلي.

– **قروض الرهون العقارية الخضراء (قروض المساكن الخضراء):** وهي قروض تساعد على تحفيز الأفراد على شراء مساكن خضراء التي لديها تكنولوجيا كفاءة استخدام المياه الطاقة أو التعديلات الحديثة، ويمكن أن تغطي قروض الرهن العقاري الخضراء أيضا تكلفة تحويل منزل من منزل تقليدي إلى منزل أخضر. كما تقدم المصارف هذه القروض بأسعار وشروط أفضل للمنازل الكفء في استخدام الطاقة.

– **قروض المباني التجارية الخضراء:** وهي قروض تخص المباني التجارية الخضراء التي تتميز بانخفاض استهلاك الطاقة والمواد وانخفاض النفايات ومواد البناء الخضراء، وانخفاض نفقات التشغيل وتحسين الأداء وعمر أطول مرتبط بالوظائف والميزات الخضراء وأقل تلوثا من المباني التقليدية.

– **قروض السيارات الخضراء:** حيث تشجع هذه القروض شراء السيارات التي تثبت كفاءة الوقود العالية مع تعزيز السيطرة على التلوث.

– **البطاقات الخضراء:** وهي بطاقات الخصم والائتمان المرتبطة بأنشطة الاستدامة البيئية تقدم لجعل تبرعات المنظمات غير الحكومية البيئية تساوي ما يقرب من نصف المائة من كل عملية شراء تحويل الرصيد أو سلفة نقدية من قبل صاحب البطاقة.

– **الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والأنترنت:** وتشمل هذه العمليات المصرفية الحديثة الرقمية انخفاض المعاملات الورقية والتوجه إلى الفروع وعدم اهدار الوقت والمجهود وكل ذلك له تأثير ايجابي على البيئة.

➢ **الخدمات و المنتجات المصرفية للاستثمار والشركات:** تتمثل الخدمات والمنتجات للاستثمار والشركات المتعلقة بالتمويل الأخضر ما يلي (Environmental Division of the Hong Kong Institution of Engineers, 2017, pp. 6-7):

– **رأس المال الاستثماري الأخضر:** حيث أن قاعدة رأس المال والتمويل للمشاريع البيئية من خلال وحدات الأسهم الخاصة المتخصصة التي تركز على أسواق نمو الطاقة النظيفة وفرص الاستثمار في البيئة النظيفة (التكنولوجيا النظيفة، والمناهج منخفضة الكربون، والمدينة الذكية وغيرها).

– **سندات التوريق الأخضر:** وتتمثل في الاستثمار المالي في مجموعة متنوعة من تقنيات التوريق البيئية المبتكرة الناشئة، بما في ذلك سندات الغابات، وبرامج توريق النظم الايكولوجية، وسندات توريق الحيوانات البرية والمائية، وما إلى ذلك.

– **السلع/ الائتمانات الكربونية:** حيث أن تعريف الكربون تم تطويره في إطار آلية التنمية النظيفة، مع التركيز على الاستثمار منخفض الكربون لمعالجة التغير المناخي والمخاطر البيئية، وتستحوذ معظم بنوك الاستثمار على أرصدة الكربون من أجل تلبية احتياجات عملائها من الشركات، أو توفير منتج قابل للتداول بيئيا إلى مكاتب التداول بالبنوك.

– **المؤشرات الخضراء:** وهي المؤشرات التي تتقلب كفرص وتحديات بيئية مستقلة ناشئة (سلسلة من المؤشرات تستند إلى الصناعات الفردية، بما في ذلك تكنولوجيات الحد من الكربون والمياه ونفايات والتنوع البيولوجي والبصمة الايكولوجية والطاقة الشمسية والطاقة المتجددة والموارد والغاز الطبيعي)(EPSC Strategic Notes, 2017, p. 4).

IV. دور الصيرفة الخضراء في تعزيز الاقتصاد الأخضر في بنغلاديش

في بنغلاديش كان النمو الاقتصادي هو محور التركيز ذي الأولوية في صنع السياسات، على مدى العقود الثلاثة الماضية حققت بنغلاديش متوسط معدل نمو يبلغ حوالي 6%. نتيجة للاقتصاد المدمر الموروث بعد استقلالها عن باكستان في سنة 1971، استوفت بنغلاديش بالفعل جميع الشروط اللازمة للخروج من وضع أقل البلدان نموا يبلغ دخل الفرد فيها الآن حوالي 2500 دولار أمريكي، وهو أعلى من كل من الهند وباكستان. يستمر التركيز على النمو في دفع استراتيجية التنمية الوطنية، في هذه العملية لعب القطاع الخاص الدور الرئيسي، بقيادة قطاع الملابس الذي يكسب أكثر من 40 مليار دولار أمريكي سنويا (80% من عائدات التصدير)ويعمل به أكثر من ثلاثة ملايين امرأة وفتاة. يعتمد القطاع ممارسات مستدامة، حيث تمتلك بنغلاديش أكبر عدد من المصانع الرائدة في مجال الطاقة والتصميم البيئي، ومصانع الملابس النظيفة والخضراء المعتمدة في العالم. ومع ذلك لا تزال هناك قضايا بنية رئيسية تتعلق بتلوث المياه والهواء، وجميع المسطحات المائية ملوثة للغاية من الأنشطة الصناعية والدواجن والزراعية...الخ(HUQ & KHAN, 2023, p. 10).

IV– 1 جهود بنغلاديش للانتقال نحول اقتصاد أخضر

نتيجة للآثار السلبية للتلوث الحاصل في مختلف أنحاء العالم، والذي أثر على مختلف المجالات الاقتصادية وكذا على الحياة البشرية، أصبح الانتقال إلى اقتصاد أخضر ضرورة ملحة للعالم بأسره، لذلك وضعت بنغلاديش العديد من الاستراتيجيات للتخفيف من الآثار السلبية للأنشطة البنية والتحول نحول اقتصاد منخفض الكربون (اقتصاد أخضر).

IV–1–1 الاستعداد لأمة أكثر كفاءة في استخدام الطاقة : تقدر مؤسسة التمويل الدولية (IFC) أن إجمالي إمكانات الاستثمار الذكي مناخيا في بنغلاديش سيكون بالقرب من 172 مليار دولار أمريكي بين 2018–2030. يعتمد هذا التقدير على أهداف المساهمة المحددة وطنيا في بنغلاديش (NDC) التي تعطي الأولوية لقطاعات الطاقة والنقل والصناعة. تهدف المساهمة المحددة وطنيا (NDC) الطموحة والتقدمية إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 5% بحلول سنة 2030 أو 15% بشرط حشد التمويل والدعم الدوليين من المصادر الدولية. بصرف النظر عن ذلك، فإن التدابير الشرطية في قطاعات مثل المباني والزراعة والنفايات واستخدام الأراضي وقطاعات الغابات مدرجة أي ضا في قائمة الأولويات. كما قدرت مؤسسة التمويل الدولية الطلب بمبلغ 26.5 مليار دولار أمريكي بين 2011–2030 لبنغلاديش لتحقيق أهدافها المشروطة.

IV-1-2 الطاقة المتجددة: من المتوقع أن يتم توجيه معظم الأموال المخصصة من طاقة الفحم إلى مصادر الطاقة الأكثر اخضرارا. في سنة 2019، من أصل 19 جيجاواط من قدرة الكهرباء الوطنية، كان 3% فقط من مصادر الطاقة المتجددة. تهدف حكومة بنغلاديش (GoB) إلى زيادة السعة حتى 24 جيجاواط بحصة 10% من مصادر الطاقة المتجددة بحلول نهاية سنة 2021. ويقدرون أيضا أن هذه القدرة ستنمو إلى 40 جيجاواط بحلول سنة 2040. ويتم تمويل الاستثمار في الكهرباء في الغالب من القطاع العام ويستوعب القطاع الخاص حصة صغيرة. يمكن أن يكون إصدار سندات خضراء لزيادة الاستثمار في إعادة تشكيل إنتاج الكهرباء المحلي خطوة إلى الأمام.

IV-1-3 كفاءة الطاقة في الصناعات: ستكون كفاءة الطاقة حاسمة في تحقيق التزامات المساهمات المحددة وطنيا (NDC) لبنغلاديش. حدد مركز تطوير المؤسسات الأهلية هدفا غير مشروط لخفض الانبعاثات بنسبة 5% في قطاع الطاقة، وخطة العمل لتحقيق ذلك هي من خلال الاستثمار في المباني الخضراء. بالنسبة للصناعات، تهدف المساهمات المحددة وطنيا إلى تقليل الانبعاثات بنسبة 4%. يتمثل الهدف التراكمي من قبل الحكومة البريطانية في تحقيق خفض بنسبة 15% في استهلاك الطاقة الأولية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2021 و30% بحلول سنة 2030. حاليا، يمثل قطاع الصناعة أكبر مستخدم للطاقة يمثل ما يقرب من 50% من استهلاك الطاقة الأولية يليه القطاع السكني بنسبة 30%. يمكن أن تقلل كفاءة الطاقة والحفاظ عليها ما يصل إلى 15% من الطاقة التي تتطلبها الصناعات. مجال الاستثمار هنا هو إنشاء مبانى خضراء وملابس خضراء. حتى الآن، يوجد في بنغلاديش بالفعل 150 قطعة ملابس خضراء في الداخل. فضلا عن ذلك، يوجد هنا 9 من أفضل 10 مصانع للملابس الخضراء في العالم. علاوة على ذلك، هناك 500 أخرى آخذة في الارتفاع. إذا أصبح المستثمرون والمصدرون أكثر وعيا بهذه المعالم، فسيكون هناك تدفق استثماري إلى السندات الخضراء. ونتيجة لذلك، سيتم تحقيق هدف كفاءة الطاقة المقترح من قبل مركز تطوير المؤسسات الأهلية.

الشكل 01: مقاييس كفاءة الطاقة

Source: (Light Castle Analytics Wing, 2022)

IV-1-4 النقل المستدام في بنغلادش: هدف الحد من الانبعاثات حسب المساهمات المحددة وطنيا في النقل هو حوالي 9%. الباصات والشاحنات مسؤولة بشكل أساسي عن معدل الانبعاث العالي. لتقليل الانبعاثات من النقل، يجب تنفيذ أنظمة السكك الحديدية الصديقة للبيئة والمركبات التي تعمل بالبطاريات والمزيد من المشاريع مثل نظام النقل الجماعي السريع في دكا. يتم

تمويل الاستثمار في قطاع النقل في الغالب من خلال بعض المشاريع العملاقة التي تمولها المنظمات الدولية. ومع ذلك، يمكن للحكومة جمع الأموال لتمويل هذه المشاريع محليا عن طريق إصدار سندات خضراء.

أثناء مشاركة رؤيته حول الروابط المناخية، أوضح مدير المركز الدولي للمناخ من أجل التغيير والتنمية (ICCCAD) كيف يمكننا أيضا استخدام المواقع التراثية المشهورة في بنغلاديش ومحاولة بناء السياحة البيئية والصناعات غير الملوثة حول هذه المناطق من خلال الاستثمار من خلال السندات المناخية. على سبيل المثال، يخضع كوكس بازار لتغيير كبير وفقا للمطار الجديد. العديد من الفنادق الجديدة والمتنزهات السياحية قيد الإنشاء والتي يمولها القطاع العام في الغالب. ومع ذلك، يمكن أن تحدث هذه المشاريع العملاقة في كثير من الأحيان عن طريق إصدار سندات خضراء، وتمكين المستثمرين المحليين والعالميين من الاستثمار.

IV-2 واقع الصيرفة الخضراء في بنغلاديش

الصيرفة الخضراء هي الشكل الجديد من الخدمات المصرفية الموجهة لحماية الأنشطة البيئية والتنمية المستدامة.فالقطاع المصرفي هو وسيط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة من خلال أنشطتها. تم تطوير هذا المفهوم رسميا في بعض البلدان في سنة 2003 بهدف حماية البيئة. تم اعتماد بنك بنغلاديش من قبل المؤسسات المالية وخاصة المصرفية، لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في المشاريع. الآن ظهر المفهوم في سياسات العديد من البلدان وله تأثير على كل من الاقتصاد والبيئة. كما أصدر البنك الدولي أيضا قواعد النشر البيئي والاجتماعي S&E للمؤسسات المالية بما في ذلك البنوك التجارية وصناديق الاستثمار وشركات التأجير، لتحديد دورها في التأثير البيئي. قدمت هذه المعايير للمؤسسات المالية نظرة عامة حول المخاطر أو الفرص البيئية والاجتماعية. وقد أعطت تلك أيضا نظام الإدارة البيئية والاجتماعية ESMS للمؤسسة لتوضيح طريقة حماية البيئة(Alam, Rashedul, & Khadiza, 2017, p. 11). ويوضح الشكل رقم 02 الممارسات المصرفية الخضراء في بنوك بنغلاديش

الشكل رقم 02: الممارسات المصرفية الخضراء الشاملة للبنوك البنغلاديشية

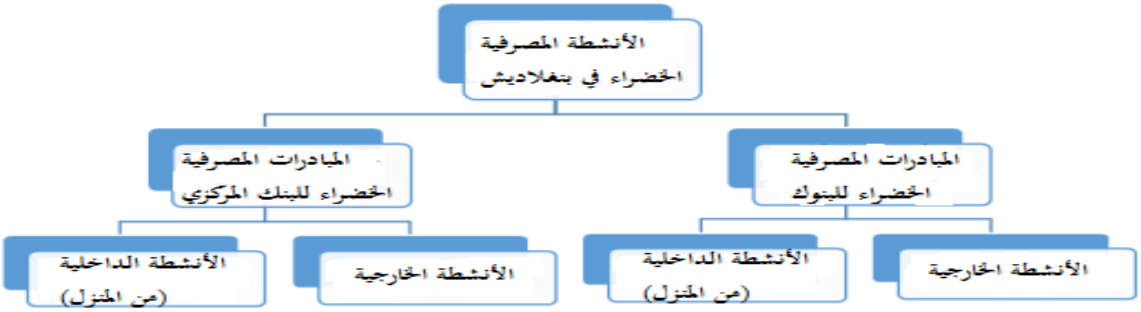

Source: (Zhixia & and others, 2018, p. 576)

IV-2-1 المبادرات المصرفية الخضراء لبنك بنغلاديش : يرتبط النمو الاقتصادي والقضايا البيئية ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، ومن الصعب الحفاظ على التوازن بين هذين الأمري ن.يحاول البنك المركزي البنغلاديشي (بنك بنغلاديش) الحفاظ على التوازن عند أفضل مستوى من خلال المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر البيئية والخدمات المصرفية الخضراء. كوصي على القطاع المالي، أثبت البنك المركزي في بنغلاديش بالفعل نجاحا باهرا في تنفيذ مفهوم الخدمات المصرفية الخضراء في أنشطته العادية. إلى جانب ذلك، فقد خلق أيضا مناخا ملائما للقطاع المصرفي لضمان التأثير العميق للأعمال المصرفية الخضراء على المشهد الاجتماعي والاقتصادي في بنغلاديش(Zhixia & and others, 2018, pp. 576-577).

الجدول رقم 01: الإرشادات الصادرة عن بنك بنغلاديش BB

السنة	إرشادات الخدمات المصرفية الخضراء
2011	– تم إصدار إرشادات لتحديد المخاطر البيئية في إقراض البنوك والمؤسسات المالية. – تم إصدار إرشادات لتبني GB للمؤسسات المصرفية. – لتسهيلتقديم عرض موحد لأنشطة بنك المملكة المتحدة ، تم وضع صيغة موحدة لإعداد التقارير.
2012	– اعتبارا من جانفي 2016، تم تحديد الحد الأدنى لهدف التمويل الأخضر المباشر لجميع البنوك والمؤسسات المالية عند 5% من إجمالي مدفوعات / استثمار القرض الممول.
2014	– صدرت تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية لإنشاء "صندوق مخاطر المناخ" وتخصيص ما لا يقل عن 10% من ميزانية المسؤولية الاجتماعية للشركات للصندوق. يمكن أيضا توفير الأموال عن طريق الإعانات أو أسعار الفائدة المنخفضة .
2015	– تم نصح البنوك والمؤسسات المالية بتطوير وحدة التمويل المستدام SFU ولجنة التمويل المستدام SFC بدل من جميع وحدات المسؤولية الاجتماعية الخضراء والشركات.
2016	– من أجل تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية لإدارة مخاطر الائتمان CRM للبنوك والمؤسسات المالية، تم إطلاق نموذج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ESRM ونموذج تصنيف المخاطر القائم على Excel .
2017	– بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية، تم تعميم قائمة مفصلة بمنتجات / مبادرات التمويل الأخضر .
2018	– تم استعراض البنوك والمؤسسات المالية لتتبع امتثالها لسياسات البنوك الخضراء واللوائح الأخر ، وضمان دقة وتوحيد المعلومات المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية من خلال التقرير الموجز ربع السنوي الجديد.
2019	– استثمار البنوك والمؤسسات المالية المجدولة في قواعد منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (الاستثمار البديل) لسنة 2015 للقطاعات / المقترحات المستدامة بيئيا مع مقاييس كفاءة الطاقة والموارد، والطاقةالمتجددة، وإدارة النفايات والرعاية، والنقل الصديق للمناخ، وحماية المرأة، وحماية حقوق الطفل، إلخ،يجب اعتباره تمويلا أخضر .
2020	– اعتبارا من سبتمبر 2020 فصاعدا، تم تحديد الحد الأدنى لهدف التمويل الأخضر لجميع البنوك والمؤسسات الرسالة المعممة من الصندوق الاجتماعي للتنمية الماليةبنسبة 5% من إجمالي مدفوعات / استثمار القرض لأجل الممول.

Source: (Zhang & and others, 2022, p. 4)

بنك بنغلاديش BB هو أول بنك مركزي في العالم لديه رؤية واضحة لتعزيز الخدمات المصرفية الخضراء لحماية البيئة من أنماطا لطقس غير العادية، وارتفاع غازات الاحتباس الحراري، وتدهور جودة الهواء. لحماية القضايا البيئية، أصدرتBB على وجه التحديد إرشادات مختلفة لأنشطة الخدمات المصرفية الخضراء. توسط البنك المركزي ونصح البنوك لمساعدة عملائها بأقصى قدر من العناية في فتح خطابات الاعتماد C / L لتركيب محطة معالجة النفايات السائلة ETP في الوحدات الصناعية، وتمويل الطاقة الشمسية والغاز الحيوي وETP .

الامتثال للمبادئ التوجيهية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات CSR وما إلى ذلك. هنا طلب من البنوك التركيز على ربط المسؤولية الاجتماعية للشركات على أعلى مستوى في الشركة بالممارسات المسؤولة بيئيا واجتماعيا من خلال النظر في الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطتها. إلى جانب ذلك، قدم البنك المركزي أيضا إرشادات مفصلة حول إدارة المخاطر البيئية ERMفي جانفي2011، ومبادئ توجيهية إرشادية للسياسة المصرفية الخضراء لجميع البنوك التجارية في فيفري 2011 وشكل مشترك لجميع البنوك التجارية للإبلاغ عن الأنشطة المصرفية الخضراء. بطريقة منظمة، على أساسها صدر هذا التقرير . اعتماد

عمليات إنتاج جديدة ذات كفاءة في استخدام الطاقة وما إلى ذلك. يدعم بنك بنغلاديش تمويل توليد الطاقة المتجددة وغيرها من المشاريع غير الضارة بالبيئة.

IV-2-2 مبادرات البنوك التجارية الخضراء: قامت جميع البنوك المجدولة بصياغة إرشادات السياسة المصرفية الخضراء الخاصة بها والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة / السلطة المختصة وشكلت وحدة الخدمات المصرفية الخضراء GBU للأنشطة المصرفية الخضراء على أساس إرشادات BB. جميع البنوك لديها دليل المكتب الأخضر لأنشطتها الخضراء الداخلية. من المفترض أن تقوم جميع البنوك بالإبلاغ عن أنشطتها المصرفية الخضراء على أساس ربع سنوي بتنسيق مخصص على النحو المنصوص عليه من قبل بنك بنغلاديش، صياغة السياسات وتنفيذها، وتخصيص الميزانية واستخدامها، وتقييم المخاطر البيئية، والتمويل الأخضر، واستخدام صندوق مخاطر المناخ بأكثر الطرق فعالية، مثل أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات للأحداث الخضراء والمشاريع الخضراء، واستخدام الأموال للتسويق الأخضر وبناء القدرات، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، في – إدارة بيئة المسكن، تركيزهم الأخير على سياسة بيئية محددة للقطاع، التخطيط الاستراتيجي الأخضر، المخاطر البيئية، خطةالإدارة، وتصميم وإدخال المنتجات الخضراء المبتكرة، والإفصاح وإعداد التقارير؛ كل هذه الأنشطة والمبادرات تم أخذها في الاعتبار عند تقييم أداء البنوك الخضراء(Zhixia & and others, 2018, pp. 577-578).

IV-2-2-1 الأنشطة المصرفية الخضراء للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية في بنغلاديش

يوضح هذا القسم اتجاهات الأعمال المصرفية الخضراء في بنغلاديش في السنوات الأخيرة ويعرض الأنشطة المصرفية الخضراء للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية المتراكمة من التقارير السنوية من 2016 إلى 2020. في حين أن الجدول 02 أدناه يمثل التمويل الأخضر المباشر من حيث الفئة في سنة 2020 .

الجدول رقم 02: التمويل الأخضر في السنة المالية 2020 من قبل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (NBFIs). (بملايين BDT)

أنواع البنوك و م م غ م	الطاقة المتجددة	كفاءة الطاقة	الطاقة البديلة	إدارة النفايات	إعادة التدوير	تصنيع الطوب الأخضر	المؤسسات الخضراء	المتفرقات	المجموع
SOCBs	7.48	0	0	660.05	290.85	363.25	579.85	7.43	1908.91
PCBs	1979.41	6398.37	10.08	8878.87	8098.55	8402.90	32737.93	2962.65	63668.75
FCBs	608.60	327.70	0	283.80	4.60	0	33072.40	35.59	34332.69
Bank's المجموع	2595.49	6726.07	10.08	9822.72	8594.00	8766.15	66390.18	3005.67	105910.35
FIs	942.36	2819.03	6.00	240.00	727.69	432.13	350.00	233.00	5295.20
المجموع	3537.85	9545.10	16.08	10062.72	8866.69	9198.28	66740.18	3238.67	111205.55

Source:(Khairunnessa, Vazquez-Brust, & Yakovleva, 2021, p. 8)

يوضح الجدول السابق التمويل الأخضر من القبل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية في بنغلاديش لسنة 2020، حيث تظهر نتائج الجدول أن التمويل الأخضر المقدم من قبل البنوك أكبر من ذلك المقدم من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية، ويعود ذلك إلى أن البنوك في بنغلاديش تهتم بالجانب البيئي بشكل كبير وتدمج البعد البيئي في قراراتها المالية. إذ بلغ إجمالي التمول الأخضر المقدم من قبل البنوك 105910.35 مليون BDT بنسبة 95% من إجمالي التمويل الأخضر في سنة

2020، بينما بلغ التمويل الأخضر المقدم من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية 5295.20 مليون BDT بنسبة 5% فقط من إجمالي التمويل.

كما تظهر نتائج الجدول رقم 02 أن المؤسسات الخضراء استحوذت على النسبة الأكبر من مجوع التمويل الأخضر المقدم من قبل البنوك والمؤسسات المالية المصرفية بـ 67% أي 66740.18 مليون BDT، تليها إدارة النفايات بـ 10062.72 مليون BDT و كفائة الطاقة بـ 9545.10 مليون BDT حوالي 8% من مجموع التمويل الأخضر، كما قدرت نسبة صناعة الطوب وإعادة التدوير بـ 7% حيث بلغ المبلغ الإجمالي لكل منهما على التوالي 9198.28 مليون BDT، 8866.69 مليون BDT. إلا أن الطاقة المتجددة حصلت فقط على 3537.85 مليون BDT بحوالي 3% لذا ينبغي على البنك والمؤسسات المالية غير المصرفية دعم الاستثمار في الطاقات المتجددة.

الجدول رقم 03: التمويل الأخضر من قبل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية من 2016 إلى 2020 (مليون دينار BDT)

التمويل الاخضر من قبل البنوك	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
SOCB (6)	2013.7	2884.4	1815.2	1219.44	1908.91	9841.65
PCB (40)	24597.40	30578.50	65904.30	78316.90	69668.75	269065.85
FCB (9)	768.8	551.3	192.6	19213.20	34332.69	55058.59
إجمالي التمويل الأخضر من قبل البنوك	27379.90	34014.20	67912.10	98749.54	105910.35	333966.06
النسبة المئوية للتغييرات النسبية من قبل البنوك (على أساس سنوي)	%3.60	%24.20	%99.70	%45.40	%7.25	/
التمويل الأخضر من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية	5948.00	4632.00	3389.60	6499.87	5295.20	/
النسبة المئوية للتغييرات النسبية من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية (على أساس سنوي)	%-28.50	%-22.10	%-26.80	%91.80	%-18.50	/
إجمالي التمويل الأخضر من قبل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية	33327.90	38646.20	71301.70	105249.40	111205.55	/

Source: (Khairunnessa, Vazquez-Brust, & Yakovleva, 2021, p. 8)

توضح نتائج الجدول أعلاه أن إجمالي التمويل الأخضر المقدم من قبل البنوك في بنغلاديش خلال السنوات من 2016 إلى 2020 عرف تزايد مستمر من 27379.90 مليون BDT في سنة 2016 إلى 105910.35 مليون BDT في سنة 2020، كما قدرت نسبة الزيادة سنة 2018 بـ 99.70% مقارنة بسنة 2017. أما في ما يخص إجمالي التمويل الأخضر المقدم من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية فقد شهد تذبذ خلال الفترة من 2016 إلى 2020. عموما فإن إجمالي التمويل الأخضر المقدم من قبل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية خلال الفترة السابقة عرف زيادة مستمرة وذلك راجع لنشاط البنوك وإهتمامها بمجال الصيرفة الخضراء في بنغلاديش.

IV-2-3 التطورات الحالية لسوق السندات الخضراء في بنغلاديش: الثورة الصناعية الرابعة وشيكة، وتتطلع بنغلاديش إلى مشاريع بنية تحتية مختلفة للتنافس عالميا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) وضمان الرفاهية الاقتصادية للجميع.

احتفلت البلاد بعيدها الخمسين ذكرى ميلادها في العام الحالي، وخلال نصف قرن من العمر، تخصصت الشركة في تصدير المنسوجات، والاستعانة بمصادر خارجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصناعة بناء السفن، وإنشاء ثقافة تجارية زراعية مستقرة. للازدهار أكثر في جميع هذه القطاعات وخلق تأثيرات متعددة، تخطط الدولة لموجة من المشاريع الضخمة على الصعيد الوطني مثل جسر بادما متعدد الأغراض، ومطار كوكس بازار، ومشروع ماتاريباري لتوليد الطاقة بالفحم، ومحطة روبور للطاقة النووية، مع المزيد في الارتفاع. ومع ذلك، يقدر الناتج العالمي للبنية التحتية (مبادرة مجموعة العشرين) أنه لتمويل جميع مشاريعها، ستحتاج بنغلاديش إلى 608 مليار دولار أمريكي من سنة 2016-2040.

الشكل 03: الاستثمار في البنية التحتية في الاتجاهات الحالية

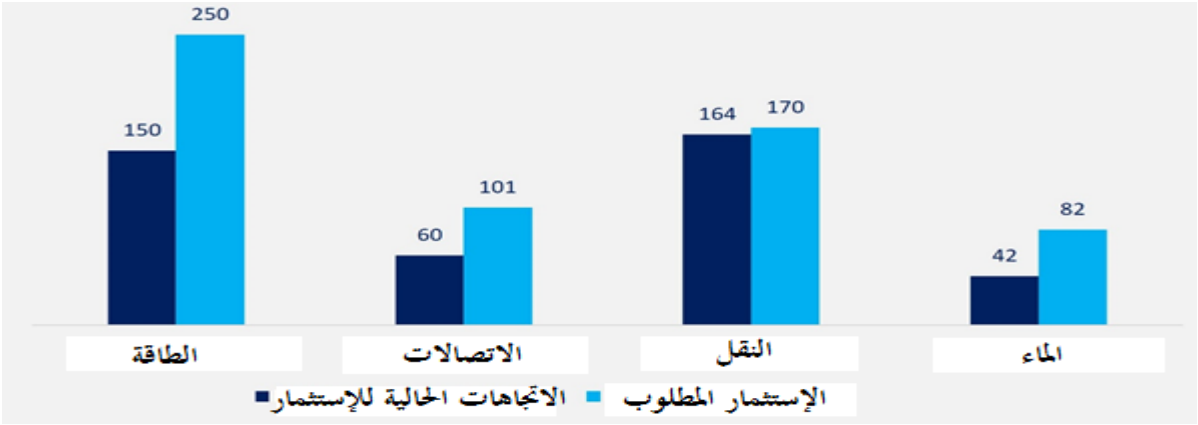

Source: (Light Castle Analytics Wing, 2022)

تشير الاتجاهات الحالية إلى أن السوق لم يكدس سوى 417 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات، وهوما يحدد فجوة استثمارية تقارب 192 مليار دولار أمريكي من التمويل طويل الأجل بدون مصدر تمويل. ومن ثم، فإن تطوير سوق سندات نابض بالحياة وضخم هو أمر جوهري لبنغلاديش من شأنه سد فجوة الاستثمار على أساس طويل الأجل لتلبية احتياجات كل من المستثمرين والمصدرين. يمكن أن يكون إنشاء سوق سندات مستقر هو البديل المحتمل لتعبئة الأموال على المدى الطويل والذي من شأنه أيضا أن يخفف الضغط من البنوك.

حاليا، سوق السندات البنغلاديشية ليست قوية بما يكفي للتعامل مع فجوة الاستثمار طويلة الأجل. تهيمن سندات الدين الحكومية وسندات رأس المال الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (NBFI) على سوق السندات. يتكون سوق الأوراق المالية الحكومية في بنغلاديش من أوراق مالية قابلة للتداول وغير قابلة للتداول. تشمل الأوراق المالية غير القابلة للتداول شهادات الادخار الوطنية، مثل Sanchayapatras وSanchayabonds، للمستثمرين الأفراد. الأوراق المالية القابلة للتداول لها آجال استحقاق أذون خزانة (أذون الخزانة) 91 و182 و364 يوما وسندات الخزانة الحكومية البنجلاديشية (BGTB)بآجال استحقاق 2 و 5 و 10 و 15 و 20 عاما، وكلا من أذون الخزانة وأذون BGTB تصدر من خلال المزادات. تقوم البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية بإصدار سندات رأسمالية لتلبية المتطلبات التنظيمية وتعزيز قاعدة رأس مالها. بالرغم من، الشركات تصدر ZCB أو Coupon Bearing Bond، النسبة ضئيلة. تعتبر بنغلاديش أقل من الدول المجاورة لها عندما يتعلق الأمر بحجم سوق السندات.

في الوقت الحالي، يتسم سوق السندات بأنه منحاز إلى حد ما حيث توجد نسبة كبيرة (حوالي 17.2 مليار دولار أمريكي) من السندات القائمة في السندات الحكومية بدلا من سندات الشركات (حوالي 0.3 مليار دولار أمريكي). ومع ذلك، تعمل سندات الشركات كواحدة من أكثر مصادر التمويل استقرارا حيث يبلغ القطاع العام 149% في الولايات المتحدة،

و60% في الصين، و 60% في ماليزيا، و 59% في تايلاند، و 16% في الهند على الناتج المحلي الإجمالي. يتشكك الناس في بنغلاديش تجاه سندات الشركات ويرجع ذلك أساسا إلى الانحدار السابق الذي خلفه بعض أداء المصدر في عدد كبير من حالات التخلف عن السداد خلال التسعينيات والتي لا تزال تشكك في مصداقية سندات الشركات واللوائح المرتبطة بها. أداء الدولة في سوق السندات بين الدول النامية هو أيضا دون المستوى.

في الآونة الأخيرة، أدى غياب سوق السندات القوي إلى زيادة الضغط على القطاع المصرفي في بنغلاديش. أدى عدم وجود سوق كبير لسندات الشركات إلى اعتماد الشركات الكبيرة بشكل مفرط على التمويل المصرفي للعديد من الاستثمارات طويلة الأجل. البنوك لديها قيود على القدرات من حيث احتياجات التمويل طويلة الأجل. تقول المصادر إن هياكل الودائع في البنوك تظهر أن معظم مجموعاتها هي في ودائع قصيرة الأجل (من 3 أشهر إلى سنة)، وتمثل ما يقرب من 70% من إجمالي الودائع، والباقي 25% في نطاق الخمس سنوات وما فوق. نتيجة لذلك، لا يزال هناك عدم تطابق بين المطلوبات قصيرة الأجل والأصول طويلة الأجل في دفاتر البنوك.

ومع ذلك، تحاول بنغلاديش إنشاء سوق سندات يتسم بمزيد من الاستمرارية والتوافق. ستكون السندات الخضراء أداة أساسية في هذه التجربة. تستخدم السندات الخضراء لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة لتقليل انبعاثات الكربون وتقليل جميع أنواع الملوثات الصناعية. بسبب هذه الميزة الفريدة، قد ترفع السندات الخضراء مشهد سوق السندات البنجلاديشي الراكد حاليا

IV-2-4 علاقة الصيرفة الخضراء بالإقتصاد الأخضر في بنغلاديش

يشير مصطلح "الخدمات المصرفية الخضراء" بحد ذاته إلى علاقة وثيقة مع مبادئ العمل التي تتميزها الاقتصاد الأخضر، وبالتالي فهي بالتأكيد جزء من الأعمال المسؤولة اجتماعيا (Munitlak-Ivanovic, Zubović, & Mitić, 2017, p. 1473)، فالاقتصاد الأخضر هو شكل من أشكال الاقتصاد الذي لا يركز فقط على تلبية احتياجات الناس بل يؤكد أيضا على تأثيره على البيئة (Marhaeni & and others, 2023, p. 5) وهو ماتسعى الصيرفة الخضراء لتحقيقه. والشكل التالي يوضح العلاقة بينهم.

الشكل رقم 04: الطريق إلى الاقتصاد الأخضر من خلال الصيرفة الخضراء في بنغلاديش

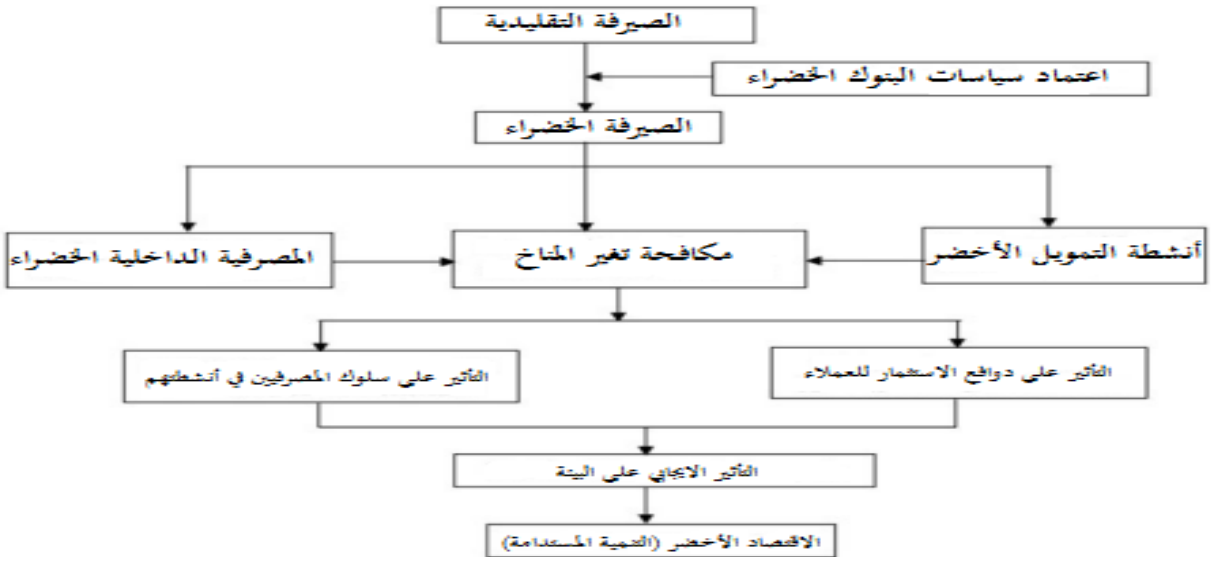

Source: (Nilufa , Nazirul, & Sandip , 2021, p. 268)

تؤكد السياسة والإرشادات المصرفية الخضراء الصادرة عن بنك بنغلاديش على أهمية تحقيق المرونة المناخية عندما يتم تحويل الخدمات المصرفية التقليدية إلى أعمال مصرفية خضراء، سيتم إنشاء الأنشطة المصرفية الداخلية بطريقة تعود بالنفع على الاستدامة من خلالها صرف قروض لمشاريع التخفيف من غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع تغيرالمناخ. ومن المتوقع أن تساعد هذه المبادرات الصناعة المصرفية على القيام بدورها في مكافحة تغير المناخ من خلال تقليل انبعاثات الكربون من الأنشطة المصرفية اليومية. سيكون للاكتتاب في المشاريع الخضراء تأثير إيجابي على البيئة من خلال تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من زيادة استخدام إعادة الطاقة الجديدة وكذلك تغيير نمط ممارسات الأراضي والغابات والزراعة, (Nilufa , Nazirul, & Sandip 2021, p. 268). وهو ماسيساعد بنغلاديش على تحقيق التحول إقتصاد أخضر ومستدام، فالاقتصاد الأخضر يقابل المنتجات الخضراء، وتوعية المستهلك، والاستدامة، والوضع القانوني المتعلق بالمنتج الأخضر، والتعاون بين القطاعين العام والخاص والأجنبي، والابتكار التكنولوجي والاستخدام، والمستهلك الأخضر، والتسعير العادل، والمزايا، والتمويل الأخضر، التوازن البيئي والاستثمار الأخضر.(Mahboob Ali, 2018, p. 9)

V. الخلاصة:

يعدالتحولإلىالاقتصادالأخضرداعمللنمووالدخلوخلقفرصالعمل،كماإنالاقتصادالأخضريعملعلى إحلالالوقودالأحفوريبالطاقةالنظيفةوالتقنيةمنخفضةالإنبعاثاتالضارةبالبيئة. والذي لايمكن تحقيقه دون توفير التمويل الأخضر والتي تعتبر البنوك الخضراء أحد أهم آلياته.

V-1 نتائج الدراسة

- إن الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى عدم التلوث البيئي من خلال الحد من الإنبعاثات الكربونية، وتقليل من الأنشطة البنية؛
- يتطلبالانتقالإلىالاقتصادالأخضرجهدامستمرامنجانبواضعيالسياساتوالمجتمعالمدنيوالشركاتالعالميةلدخولهذهالمرحلةالانتقاليةمعا،حيثأنال بقاءعلىالوضعالراهنهوالخطرالأكبر؛
- تمثل الصيرفة الخضراء اتجاه جديد للصيرفة الذي يسعى إلى توفير الدعم المالي منخفض التكلفة وطويل الأجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون؛
- أصبحت آليات التمويل الأخضر ضرورة حتمية على جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية، وذلك لتحقيق اقتصاد أكثر استدامة يعادل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛
- ركزت جهود حكومة بنغلاديش من أجل لانتقال إلى اقتصاد أخضر على دعم قطاع النقل المستدام، الطاقات المتجددة، كفاءة الطاقة...الخ؛
- وضع بنك بنغلاديش كمبادرة هي الأولى في بغلاديش سياسات وارشادات مصرفية فيما يخص التمويل خضراء والصيرفة الخضراء، حيث تلتزم البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتعليمات بنك بنغلاديش؛
- تعتبر بنوك التجارية في بنغلاديش متأخرة كثيرا عن دمج مبادرات الصيرفة الخضراء مقارنة بالمبادرات المصرفية الخضراء العالمية، لكن من الممكن إعطاء مجتمع أكثر إخضرارا من خلال تسريع الحركات الخضراء واعتماد البنى التحتية الخضراء في التنمية الاقتصادية؛
- للصيرفة الخضراء أثر ايجابي في دعم الانتقال نحو اقتصاد أخضر في بنغلاديش، تم ذلك من خلال دعمها للمشاريع الخضراء (الطاقات المتجددة، تدوير النفايات، النقل المستدام، كفاءة الطاقة...الخ) وهي القطاعات التي ركزت عليها حكومة بنغلاديش لتحويل اقتصاد البلاد إلى اقتصاد أخضر.

V-2 توصيات الدراسة

- ضرورة تطوير نماذج و أساليب اقتصادية لتقدير كلفة التحول إلى الاقتصاد الأخضر؛
- العمل على تعزيز الاستثمارات المستدامة ودعوة لمشاركة القطاع الخاص، من خلال تحفيز استخدام السندات الخضراء في بنغلاديش؛
- وضع تعليمات تلزم البنوك التقليدية في بنغلاديش على مراعاة البعد البيئي للتنمية المستدامة، وتقديم حوافز للاستثمارات الخضراء لتسهيل التحول إلى اقتصاد أخضر.

VI. المراجع:

References

1) Environmental Division of the Hong Kong Institution of Engineers. (2017). Environmental Brief on Green Finance, 6-7.
2) EPSC Strategic Notes. (2017). Financing Sustainability: Triggering Investment for the Clean Economy, 4.
3) Alam, K. T., Rashedul, I., & Khadiza, B. (2017). GREEN BANKING: BANGLADESH PERSPECTIVE AND INTERNATIONAL EXPERIENCES. RJOAS, 61(1), 10-16.
4) HUQ, S., & KHAN, M. (2023). KEYS TO CLIMATE ACTION " JUST AND GREEN TRANSITION IN BANGLADESH". Center for Sustainable Development.
5) Khairunnessa, F., Vazquez-Brust, D., & Yakovleva, N. (2021). A Review of the Recent Developments of Green Banking in Bangladesh. Sustainability, 13, 1-21.
6) Light Castle Analytics Wing. (2022, 02 07). Light Castle Analytics Wing. Consulté le 02 27, 2023, sur Light Castle partners: https://www.lightcastlebd.com/insights/2022/02/green-bonds-in-bangladesh-a-new-incentive-to-save-our-environment/?fbclid=IwAR1SspcVx9bOOs2BJ7-SRt4xIp6LcvIVKwyGqLy56xZYu15kpJNFphJem6w
7) Mahboob Ali, M. (2018). "Existing situation and prospects of green economy: evidence from Bangladesh. Environmental Economics, 9(2), 7-21.
8) Marhaeni, A. A., & and others. (2023). Adoption of the Green Economy through Branchless Rural Credit Banks during the COVID-19 Pandemic in Indonesia. Sustainability(15), 1-20.
9) Menon, D. G., & Shivdas, A. (2021, 08 21). Green Banking Initiatives "A review of Indian Banking Sector. IEEE International Con ference Technolodical Advancement in Power and Energy (TAP Energy), pp. 4-5.
10) Munitlak-Ivanovic, O., Zubović, J., & Mitić, P. (2017). RELATIONSHIP BETWEEN SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND GREEN ECONOMY - EMPHASIS ON GREEN FINANCE AND BANKING. Economics of Agriculture, 64(4), 1467-1482.
11) Nilufa , K., Nazirul, I., & Sandip , M. (2021). Green Banking and Sustainable Development in Bangladesh. Sustainability and Climate Change, 14(5), 262-271.
12) Zhang, X., & and others. (2022). Do Green Banking Activities Improve the Banks' Environmental Performance? The Mediating Effect of Green Financing. Sustainability, 14, 1-18.
13) Zhixia, C., & and others. (2018). Asian Economic and Financial Review, 8(5), 571-585.
14) البناء ,ز .م& ,.عبد الأمير ,ن .(2019) .التمويل الأخضر ودوره في تحسين أداء المصارف العراقي "دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من مدراء المصارف ."المجلة العراقية للعلوم الادارية)المجلد 15.العدد 60).

15) بسام أحمد عب الله البامري، سرمد كوكب علي الجميل. (2018). مقومات التحول نحو الإقتصاد الأخضر في محافظة نينوي. تنمية الرافدين، المجلد37(العدد118)، الصفحات 81-95.

16) حفاي عبد القادر، شخوم رحيمة. (12 12, 2018). التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا أنموذجا). مجلة دفاتر إقتصدية، المجلد10(العدد02)، الصفحات 336-348.

17) عبد الرحمان تومي. (2017). الاقتصاد الأخضر كإستراتيجية للتنويع في الاقتصاد الجزائري. مجلة دراسات اقتصادية(العدد 128)، الصفحات 147-158.

18) عبدي مصطفى. (04, 2020). الاقتصاد الأخضر كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية العدد الخاص بالبيئة والتنمية المستدامة، الصفحات 97-119.

19) لفتة ,س .ج .(s.d.) .تحقيق استدامة الموارد الاقتصادية الطبيعية من خلال مبادئ الإقتصاد الأخضر .مجلة البحوث الجغرافية(العدد .pp ,(29 225-241.

20) هيئة الأمم المتحدة unep. (2010). تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

References translated

1) Environmental Division of the Hong Kong Institution of Engineers. (2017). Environmental Brief on Green Finance, 6-7.

2) EPSC Strategic Notes. (2017). Financing Sustainability: Triggering Investment for the Clean Economy, 4.

3) Alam, K. T., Rashedul, I., & Khadiza, B. (2017). GREEN BANKING: BANGLADESH PERSPECTIVE AND INTERNATIONAL EXPERIENCES. RJOAS, 61(1), 10-16.

4) HUQ, S., & KHAN, M. (2023). KEYS TO CLIMATE ACTION " JUST AND GREEN TRANSITION IN BANGLADESH". Center for Sustainable Development.

5) Khairunnessa, F., Vazquez-Brust, D., & Yakovleva, N. (2021). A Review of the Recent Developments of Green Banking in Bangladesh. Sustainability, 13, 1-21.

6) Light Castle Analytics Wing. (2022, 02 07). Light Castle Analytics Wing. Consulté le 02 27, 2023, sur Light Castle partners: https://www.lightcastlebd.com/insights/2022/02/green-bonds-in-bangladesh-a-new-incentive-to-save-our-environment/?fbclid=IwAR1SspcVx9bOOs2BJ7-SRt4xIp6LcvIVKwyGqLy56xZYu15kpJNFphJem6w

7) Mahboob Ali, M. (2018). "Existing situation and prospects of green economy: evidence from Bangladesh. Environmental Economics, 9(2), 7-21.

8) Marhaeni, A. A., & and others. (2023). Adoption of the Green Economy through Branchless Rural Credit Banks during the COVID-19 Pandemic in Indonesia. Sustainability(15), 1-20.

9) Menon, D. G., & Shivdas, A. (2021, 08 21). Green Banking Initiatives "A review of Indian Banking Sector. IEEE International Con ference Technolodical Advancement in Power and Energy (TAP Energy), pp. 4-5.

10) Munitlak-Ivanovic, O., Zubović, J., & Mitić, P. (2017). RELATIONSHIP BETWEEN SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND GREEN ECONOMY - EMPHASIS ON GREEN FINANCE AND BANKING. Economics of Agriculture, 64(4), 1467-1482.

11) Nilufa , K., Nazirul, I., & Sandip , M. (2021). Green Banking and Sustainable Development in Bangladesh. Sustainability and Climate Change, 14(5), 262-271.

12) Zhang, X., & and others. (2022). Do Green Banking Activities Improve the Banks' Environmental Performance? The Mediating Effect of Green Financing. Sustainability, 14, 1-18.

13) Zhixia, C., & and others. (2018). Asian Economic and Financial Review, 8(5), 571-585.

14) Elbanaa, g. M., & Abdel Amir, N. (2019). Green finance and its role in improving the performance of Iraqi banks: "An exploratory analytical study of the opinions of a sample of bank managers." Iraqi Journal of Administrative Sciences (Volume 15, Issue 60).
15) Bassam A, Sarmad K. (2018). Ingredients of the transition towards a green economy in Nineveh Governorate. Tanmiya Al-Rafidain, Volume 37 (Issue 118), Pages 81-95.
16) Hafai A, Shakhoum R (12 12, 2018). Green Islamic finance and its role in serving sustainable development (green Islamic bonds in Malaysia as an example). Journal of Economic Notebooks, Volume 10 (Issue 02), Pages 336-348.
17) Abdul Al. (2017). The green economy as a strategy for diversification in the Algerian economy. Journal of Economic Studies (Issue 128), pages 147-158.
18) Abdi M. (04, 2020). Green economy as a requirement for achieving sustainable development. Al-Manara Journal of Legal and Administrative Studies, special issue on environment and sustainable development, pages 97-119.
19) Lafta, S. C. (s.d.). Achieving the sustainability of natural economic resources through the principles of the green economy. Journal of Geographical Research (Issue 29), pp. 225-241.
20) United Nations body unep. (2010). UNEP report.